آثـــار وتداعيات التدخل الخارجـــي في ليبيا

د. بلعيد خليفة مُحمَّد اللاَّفـــي ـ قســـم العلوم السياسية ـ الجامعة المفتوحة.

المُقدمـــــــة :

شكلت قضية التدخل الخارجي إحدى أبرز القضايا المعقدة في العلاقات الدولية، نظرا للتحولات التي لحقت بهياكل القوى في البيئة الدولية ، حيث تعرضت تلك القضية لتطورات تنظيرية عديدة ، خاصة أنّها اصطدمت بنظريـــة السّـــيادة التي تأسست عليها الدولة القومية الحديثة، ثم تلاحقت التغيرات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تصاعدت قضايا الأمـــن الإنساني والصراعـــات الداخلية وحقوق الإنسان، بما فرض مداخل نظرية جديدة لفلسفات التدخل الخارجي ومبرراتها.

وعلى الرغم من أن مبدأ مسئولية الحماية الذي تبنته الأمـــم المتحدة قد وضـــع شروطا للمسئولية عن الحماية ، من أبـرزها وجود خسائر في الأرواح على نطاق واســـع ووجود سلطات مناسبة للتدخل من قبل مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية ، وعدم اللجوء للقوة إلا بعد استنفاذ كل الوسائل غير العسكرية، وإلا تكون عواقب التدخل أســـوء من القيام به ، فقد شابت هذا المبدأ العديد من الأخطاء.

إن تطبيق مبدأ الحماية من قبل مجلس الأمن اكتنفته مشـــكلات عديدة في عـــدّة حالات بسبب تدخل القوى الكبرى واستخدامها لحـــقّ الفيتـــو والتعامل بمعايير مزدوجة ، وتدخل حلف الناتـــو دون موافقة مجلس الأمـــن ، ويبدو ذلك واضحا من خـــلال الحالة الليبية التي شهدت انحرافا في تطبيق هذا المفهوم ، حيث تجاوز حلف الناتـــو حدود التفويض لقرار مجلس الأمن عند الشروع في التدخل في الأزمة الليبية، وبدأ الهدف من العمليات إسقاط النّظام الحاكم في ليبيا كأولوية وليس حماية السكان، وهو ما أثّـــر سلباً ، وخلّف نتائـــج سلبية بعد سقوط السلطة الحاكمة ، واستمـــرت تداعياته إلى وقتنا الحالي :

عليه سيتـــم التركـــيز في هـــذا البحث على النقاط التالية :

نتائج التدخل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

أهـــداف البحث :

يهدف البحث إلـــى التعرف على طبيعة التـــدخل الخارجي في ليبيا ، وآثاره على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

مشـــكلة البحث :

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً متعلقاً بالآثـــار والتداعيات الناتـجة عن التدخل الخارجي في ليبيا من خـــلال توظيف مبدأ التدخل لدواعـــــي إنسانية.

فرضية البحث :

لقد كان للتدخل الخارجي في ليبيا آثاره السلبية على استقرار ليبيا بشكل هدد وحدتها ، وأمنها، واستقرارها.

مصطلحات البحث :

1. **التدخـــل الخارجـــي** : يقصد به التدخل القسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول بقصد التأثير على سياساتها الداخلية والخارجية ، سواء كان ذلك بتفويض من مجلس الأمن أو بدونه ، وقد يأخذ ذلك التدخل صورا وأشكالا مختلفة.
2. **حماية المدنيين** : مفهـــوم يعني به أن المدنيين الواقعين تحت سيطرة الأطراف المتصارعة يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية دون تمييز ويجب حمايتهم ضد كل أشكال العنف.
3. **الدولة الفاشـــلة** : مصطلح يشـــير إلى حالة من الإخفاق الوظيفي للدولة وتآكل قدرتها وافتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية على أراضيها وفشلها من خلال مؤشـــرات سياسية ، وأمنية ، واجتماعية ، واقتصادية.

المنهجية المتبعة في البحث :

تعتبر هذه الدراسة مكتبية حيث تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي مع الاستعانة بعدد من المداخل ، وهي : مدخل دراسة الحالة ، المدخل التحليلي، المدخل التاريخي.

خطـــة البحث :

وقد تـــم تقسيم البحث إلى مقدمـــة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة .

تمهيد ـ نتائـــج التدخّـــل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي :

تمثل إشكاليات الأمن ، والسياسة، والاقتصاد حلقة متشابكة داخل المجتمع ، وذلك بالنظـــر إلى اعتماد كل منهما على الآخـــر، فالأمن هو محور الحياة في المجتمع بشكل عام ، وبعيدا عن تحقيق درجة مناسبة من الأمن ، فمن غير المتوقع أن يكون ثمة استقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، أما بالنسبة للبعد السياسي فيرتبط بالضـــرورة بتوافق مصالح القوى السياسية المختلفة ؛ الأمـــر الذي يؤدّي نجاحه أو

فشله بالتبعية إلى تأثيرات متنوعة على المستوى السياسي ، وبخاصة حينما تتكافأ موازين القوى بين الأطراف السياسية المختلفة داخليا وخارجيا بما يعـــزز منظور الأمن الإقليمي.

وهو ما يتجلّـــى بشكل كبير في الحالة الليبية التي يعجز فيها طـــرف على حســـم الصراع في مقابل الأطـراف الأخرى ، ذلك أن كل طـــرف سياسي يستند بالضرورة على امتدادات شعبية داعمة له ، فضلا عن ارتباطـــه بتحالف من المجموعات المسلحة التي بـــرز ت بعد 17 فبراير ، أضف إلى ذلك التداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية.

وهـــو ما ترتب عليه كثير من التداعيات التي طالت بدورها كافة مناحـــي الحياة في المجتمع الليبي ؛ الأمـــر الذي ارتبط بدرجة كبيرة مع ما خلفه النظام السابق من ضعف في البنية الأساسية للمجتمع الليبي على المستويات كافة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لكن على أية حال فقد تجلت في الحالة الليبية إشكاليات متعدّدة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فيما يعكس تدهـــورا ملحوظا بسبب التدخل الدّولي الـــذي تعرضت له ليبيا.

المبحث الأول ـــ نتائج التّـدخـــل على الصعيد الاقتصادي :

يمكن القول بكلّ تجـــرد ومـــوضوعيـــة أن ما حدث في ليبيا بعد (17 فبرايـــــر)، وما ترتب عليها من تدخلات خارجية ســـواء من طرف مجلس الأمن أو الأمم المتحدة أو من الأجندات المختلفة قد أدّى ذلك إلى إحداث خلل في مؤسسات الدولة الليبية، ونهب وسرقة لمقدراته ، كما تم تعطيل عمليات التنمية[1] ، وهنا يمكن القول بأن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا تشير على حتمية إجـــراء إصلاحات اقتصادية فورية ، وتحييد المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر المظلة الشاملة في الوقت الحالي لكل الليبيين

فقد شهد عام (2011م) انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الليبي بنسبة 60% نتيجة التوقّف شبه الكلّي لإنتاج النفط وتصديره خلال أشهر وانخفضت الإيرادات الحكومية ، وارتفـــع عجز الموازنة إلى مستوى قياسي فاق 40% من قيمة الناتج المحلي ، بيـــد أن انخفاض الاستيراد والخلل الـــذي أصاب عملية التموين العادي للأسواق، أديا إلى نسبة تضخّم تقارب 20% ، ولم يسلم القطاع المصرفي الليبي من تداعيات الأزمة ؛ إذ عانى شحاً كبيراً في سيولته ، إثـــر قرار الأمم المتحدة بتجميد

أرصدة المصرف المركـــزي ، وتفاقم الديون المتعثرة بعدما أصبح المدينون عاجزين عن تسديد مستحقاتهم.[2]

وهنا نشـــير إلى أن سداد العجز في موارد النقد الأجنبي خلال عام (2015م) يعني تخفيضا مباشرا في احتياطيات "مصرف ليبيا المركزي" إلى الحد الذي قد يهدد غطاء العملة الليبية المقرر بالنقد الأجنبي ، ومن ثم قيمتها في مواجهة العملات الأجنبية وقوتها الشرائية في الداخل ، ووفقا للبيانات من موقع البنك المركزي الليبي ، فقد بلغت المبالغ المحولة للأغراض التجارية ، حتى نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2015 م ، نحو 30 مليار دينار(21.9 مليار دولار)،

أما الاحتياطات الأجنبية لـــدى المصرف المركـــزي فقد بلغت 90 مليار دولار وفـــق آخـــر إحصائية أصدرها البنك بنهاية مارس الماضي مقارنة بـــ133 مليار دولار في أغسطس 2013م ، كما أنه وفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي فمن المتوقع نفاد احتياطات ليبيا من النقد الأجنبي في خلال أربع سنوات مع استمرار الاضطرابات السياسية في البلاد، والتي أدت إلى تراجع إنتاج النفط بجانب استمرار انخفاض أسعار الخام في السوق العالمية ، فقد بلغ حجم الإنفاق في موازنة عام (2014م) نحو 36.5 مليار دولار، حيث لم يتسن للحكومة بما لها من إيرادات مواجهة هذه المصروفات سوى 18.7 مليار دولار، أي أن الإيرادات بلغت أقل من 50% من حجم الإنفاق العام ، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم إلى نحو 30 مليار دينار في حال عدم اتخاذ التدابير التقشفية، وهو ما يرجع إلى انخفاض إنتاج ليبيا من النفط ليكون في المتوسط بنحو 250 ألف برميل يوميًا، بعد أن كان 1.5 مليون برميل يوميًا في عام (م2010)[3] ، وهو ما جعل البنك المركزي يلجأ إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد المقدر بـ 113 مليار دولار، بنهاية عام (2013م)، ويذهب صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الاحتياطي معرض للنفاد بعد مرور خمس سنوات إذا ما استمرت حالة عدم الاستقرار على ما هي عليه في ليبيا.

ووسط هذا المشهد المرتبك، لا تظهر معالم واضحة للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بالأســـاس على النفط في ظل إغـــلاق عدد كبير من المصانع ، وتوقـــف تام لعجلة الإنتاج مع الاعتماد فقط على إيـــرادات النفط التي تمـــوّل السواد الأعظم من الميزانية العامّـــة للبلاد.

وفي ضوء الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات العامة للدولة الليبية يمكن معرفة مدى الخلل الذي يعاني منه الوضع الاقتصادي ، فقد بلغت مصروفات الدولة

خلال العام الماضي (2014م) نحو 49 مليار دينار (36.5 مليار دولار)، فيما بلغت الإيرادات 20.9 مليار دينار (15.5 مليار دولار) بعجز في الموازنة العامة بلغ 25.1 مليار دينار (18.7 مليار دولار)، وذلك وفقا للحسابات الختامية للدولة المنشورة على موقع البنك المركزي.[4]

ففي ظـــل استمرار الصراعات المسلحة على الأرض ، والتناحر على السلطة ، والذي من شأنه أن يقضي تماما على ما تبقى من مظاهـــر الاقتصاد الليبي ، مع امتداد الصراع إلى منابع النفط، والسحب من الاحتياطي الأجنبي ، والأموال المجنبة التي قامت ليبيا باستقطاعها من عوائـــد النفط على مدى سنين طويلة ، كما أنه ووسط الانقسامات الحادة التي تشهدها الساحة الليبية تحاول المؤسسات الاقتصادية الكبرى على غـــرار " البنك المركزي" و"المؤسسة الوطنية للنفط" النأي بنفسها عن الصراعات الدائـــرة بين الأطـــراف المتنازعة .

أما فيما يخص قطاع النفط فإنه يمـــر هو الآخـــر بمنعطف خطير، حيث لم يسلم هذا القطاع الحيوي من الاضطرابات الحادّة التي تشهدها البلاد ، حيث يحاول طرفا النزاع في المشهد السياسي الليبي بسط سيطرتهما على منابع الخام وتحصيل الإيرادات ، ويمثل النفط نحو 95% من إجمالي الإنفاق في ليبيا ، ونحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن الصراعات المسلحة هبطت بالإنتاج إلى مستوى 600 ألف برميل يوميا في الوقت الحالي عن مستويات سابقة بلغت نحو 1.1 مليون برميل يوميا، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وفي مارس 2014م الماضي أعلنت الحكومة الشرعـــية أنها بصدد افتتاح فرع للمؤسسة النفطية التابعة لحكومته المعترف بها دوليا ، وفتح حساب مصرفي منفصل في دولة الإمارات العربية لحسابات النفط مع سعيها لإجراء مبيعات نفطية منفصلة ، وحتى الآن تمر مبيعات النفط وإيراداته عبر البنك المركزي الليبي ، والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس التي سيطرت عليها حكومة الانقاذ التابعة للمؤتمر الوطني[5]

ومنذ عقود طويلة تدير المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، الخاضعة حاليا لسيطرة الحكومة غير المعترف بها دوليا عمليات الاستكشاف ، والتعاقد لبيع النفط الليبي الذي تقدر احتياطاته المؤكدة بنحو 48 مليار برميل وفقا لمنظمة (أوبك)

وأشار تقرير حديث صادر عن مؤسسة " أكسفورد إيكونوميكس " إلى أن منشآت النفط والنقل في ليبيا تتلقى عمليات صيانة وتحديث غير كافية ، لأسباب ليس أقلها

انخفاض أسعار النفط ، الأمـــر الذي يؤدّي إلى انخفاض عائدات التصدير، مما يؤدي إلى التأخير في ضخ الاستثمارات اللازمة لتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط.

وعلى مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الاقتصاد الليبي بنسبة تبلغ نحو 18% في العام المالي الماضي مع بدء الصراع الفعلي على الأرض في الصيف الماضي، مما أضر بكل النواحي الاقتصادية بالبلاد وفي (2013م) انكمش الاقتصاد الليبي بنسبة بلغت 13.5 في المائة ، وفي ضوء ما سبق فمن الطبيعي انكماش الاقتصاد الليبي بتلك الوتيرة خلال السنوات الماضية، وقد نرى أرقاما أكبر من ذلك بكثير في حال استمرار الاضطرابات السياسية ، حيث يذكر تقرير صادر عن مؤسسة "أكسفورد" أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا بنسبة 10.8% في عام 2015 و21.9% في عام (2016م)، وذلك بافتراض التوصل إلى اتفاق بين الفصائل السياسية، الأمر الذي يساعد على تعافي إنتاج النفط والصادرات ، كما توقع التقرير أيضا أن يرتفع معدل التضخم في ليبيا إلى 12% في (2015) من 2% في العام الماضي، و2.6% في (2013م)، وأن يتراجع إلى 7% في العام المقبل ، و6.2% في (2017م) ، وأشار التقرير إلى توقعات أخرى منها انخفاض قيمة صادرات السلع إلى 15.8 مليار دولار في عام (2015م) من 19.5 مليار دولار في عام (2014م) ، و46 مليار دولار في عام (2013م)، وأن ترتفع إلى 28.4 مليار دولار في عام (2016)، و43.1 مليار دولار في عام (2017م).

أما فيما يخص سعر الصرف، فقد تراجعت قيمة الدينار الليبي بدرجة كبيرة خلال الفترة الماضية، حيث تشير حسابات لـ«الشرق الأوسط» إلى فقد الدينار لنحو 8% من قيمته منذ مطلع العام الحالي أمام الدولار ونحو 15% منذ منتصف العام الماضي ، ويرتفع سعر الدولار بوتيرة أكبر في السوق الموازية، حيث يجري تداول الدينار بأعلى من قيمته الرسمية بنحو 50 قرشا وفقا لتصريحات سابقة لمحافظ البنك المركزي الليبي ، ويـــرى تقرير "أكسفورد" أن العملة المحلية ستنخفض إلى 1.40 مقابل الدولار في العام الحالي من 1.28 من العام الماضي ، وأن يواصل الانخفاض إلى 1.42 دينار في العام المقبل ، وفي ضوء ما سبق فمن الطبيعي أن يتراجع الدينار أمام الدولار في ظل استنزاف الاحتياطات الأجنبية للبلاد، ولا تزال العملة الليبية تتمتع بالقوة مع حمايتها من قبل المركزي الليبي من خلال إيرادات النفط ، وهـــو ما يفرض على البنك المركزي تجميد أسعار الصرف لمدة معينة حتى تعود الأوضاع إلى طبيعتها ، إلا أن القوة الشرائية للدينار ستواصل الهبوط خلال الفترة المقبلة مع ارتفاع الدولار القوي بالأساس" .[6]

وقد تترتب على عمليات التدخل التي تعرضت لها ليبيا بعض من الآثار الاقتصادية التي يمكن أن نرصدها فيما يلي:

1- **تدهـــور الأحـــوال المعيشية** : ففـــي ظلّ استمرار الضربات الجوية على ليبيا تعرضت طرق التجارة مع دول الجوار وبخاصة مصر للتوقف، الأمر الذي انعكس سلبيا على حجم وأسعار السلع المتاحة بالسوق الليبية ، وهو ما يتوقع أن يستمر ذلك التأثير مستقبلا على ثروات ومدخرات الليبيين، وهو ما سيدفعهم مجبرين إلى التهافت على الدولار بدلا من الدينار، وقد يكون الدولار هو العملة الرائجة خلال الأزمة في السوق الليبية، وبخاصة خلال فترة الحرب ، وحسب أسعار الصرف لفبراير (2015م) يبلغ سعر الدولار 1.36 دينار ليبي، وقد تنهار العملة الليبية بمعدلات كبيرة إذا ما اتسعت رقعة الحرب لتشمل دولا أخرى بخلاف مصر، وبخاصة من الدول الغربية، كما أنه نظرا للأجواء غير المستقرة بليبيا منذ ثورة (17 فبراير 2011م)، فقد خرجت العديد من الأسر الليبية، والتي تعتمد في دخولها على مرتبات حكومية، أو تحويلات من ذويهم بالداخل، وقد تتأثر أحوال هذه الأسر نتيجة تراجع الإيرادات الحكومية، أو على الأقل عدم انتظامها، وهو ما سيتأثر بشكل كبير على البعثات الدبلوماسية والمبتعثين للخارج في مهام دراسية، وهم عدد لا يستهان به.

2- **تراجـــع النشاط الاقتصادي :** حيث تزايدت حركة خروج العمالة الأجنبية من ليبيا في ظل أجواء الحرب، والمعلوم أن العمالة الأجنبية لها دورها الملموس في واقع الحياة الاقتصادية بليبيا، فمصر وحدها لها نحو 1.2 مليون عامل لا يزالون يعملون في ليبيا ، وسعت مصر لإجلائهم بسبب تدهـــور الأوضاع الأمنية ، وهـــو ما يشير إلى اتســـاع دائرة الحرب في ليبيا واستمرارها.

3- **تراجـــع الإيرادات العامـــة** : يمثل النفط 98% من الإيرادات العامة للدّولة في ليبيا، ونحـــو 96% من الصادرات ، وبلا شك فإن استمرار حالة الحرب سوف يلقي بظلال سلبية على تدفق الإيرادات النفطية، وبخاصة في ظل تدني حجم الإنتاج من النفط، وكذلك عدم سهولة النقل من آبار الإنتاج إلى الموانئ ، ويخشى أن تستهدف آبار النفط أو موانئ النقل خلال الضربات الجوية، أو أن تستهدف من قبل الفصائل الليبية إذا ما شعرت أنها ستخسر حربها مع القوى الخارجية ، وإذا كانت الإيرادات العامة في عام (2014م) قد بلغت نحو 50% من حجم النفقات العامة ، فإنه في عام (2015م) قد تتراجع الإيرادات لتصل نحو 25% من حجم النفقات، وذلك بسبب أن إيرادات (2014م) استفادت من الأسعار المرتفعة للنفط خلال النصف الأول من العام.

وقد أسهمت الاحتجاجات المحلية ، ومشكلات البنية التحتية ، والهجمات التي شنها مقاتلو تنظيم " الدولـــة " في هذه الصعوبات ، ومع انخفاض أسعار النفط العالمية بحوالي 75% منذ منتصف (2014م) انخفضت عائدات النفط الليبي - أيضا- وبالتالي فإنّ الانهيار القريب للصناعة النفطية الليبية سيتسبب في انهيار مالي ، وقـد علّـق رئيس بعثـــة " صندوق النقد الدولي" في ليبيا "محمد القرشـــي" على ذلك بقوله: إن البلاد تعيش عجزا ماليا منذ العام الماضي يصل إلى 54% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى المعدلات في العالم. (7)

وفي نفس الوقت يدخل الاقتصاد الليبي عام (2016م)، إلى درجة أكبر من الانكماش بما يفوق دولا أخرى مثل سوريا ، وفنزويلا ، وغينيا الاستوائية، وقد تسببت الحرب الأهلية في تقسيم ليبيا بين حكومتين ، واحدة في طبرق ، والأخرى في طرابلس ، ومع سعي الطرفين للسيطرة على العائدات النفطية ، واصلت شركات النفط الدولية العمل بالاتفاقات المبرمة مع المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس.

4- **ظهـــور مؤشـــــرات للدولة الفاشلة** : رغم وجود ثورة نفطية هائلة في ليبيا إلا أن الليبيين لم يستفيدوا منها بالشكل المطلوب منذ أكثر من ستة عقود من الضخ المستمر لهذه الثروة الهائلة منذ اكتشافه في (1963م) حتى 2011م ، وذلك لعدة أسباب منها :

أ – التوجه العسكري للنظام الليبي ، حيث تم صرف مخصصات كبيرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية، والمتعلقة بحفظ وحماية النظام.

ب – خطط تنمية ومشاريع وهمية لا تقوم على أسس علمية.

ج – تمويل مشاريع سياسية لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

د – عدم الاهتمام بالاستثمارات الخارجية في عدد كبير من الدول.

هـــ – عدم الاهتمام بالقطاعات العامة كالتعليم، والصحة، وغيرها من مؤسسات المجتمع.

ومع قيام ثورة (17 فبراير) في (2011م) ازدادت الأمـــور سوءا، حيث تم تدمير الموجود من المشاريع الاقتصادية بعد الحرب إضافة إلى إقفال العديد من الموانئ والحقول النفطية ، وهي المورد الأساسي للاقتصاد الليبي ، وتضخم الملاك الوظيفي وعدم الترشيد في صرف الميزانيات، وهو ما أدى إلى إنهاك الاقتصاد الليبي بشكل كبير، وتصنيف ليبيا من ضمن الدول الفاشلة.

5- **المحافظة على المكاسب الاقتصادية للدول المتدخـــلة** : على حساب ليبيا والشعب الليبي ويتم ذلك من خلال التدخل تحت ذريعة إعادة الإعمار، والتأخير في الحصول

على أموال ليبيا المجمدة في الغرب، لذلك ستسعى تلك الدول لضمان مصالحها ومكاسبها الاقتصادية في ليبيا من خلال التحكم في الاقتصاد الليبي، والنفط الذي يمثل المحرك الاقتصادي الأساسي في ليبيا.[8]

وفي ضوء ما سبق تقدر تكلفة إعادة إعمار ليبيا بـ 200 مليار دولار، ويرى كثيرون أن سقوط " القذافي " يمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء الاقتصاد الليبي والإنسان الليبي والدولة الليبية، وحتى الآن قام المجلس الانتقالي بجهد كبير رغم أن النتائج لا تزال متواضعة، لكن ورش العمل قائمة، والدولة الليبية تملك المال لإبرام عقود ضخمة لمشروعات التطوير والتحديث وإعادة البناء، وهي استطاعت الإفراج عن نحو 100 مليار دولار من أموال الشعب الليبي المجمدة ، كما أن هيئة الاستثمار الليبية لديها نحو 65 ملياراً أخـــرى في الخارج، وهـــذه المبالغ الكبيرة إضافة إلى عائدات النفط التي بدأت تتراكـــم قادرة على النهوض مجدداً بالبلاد

المبحث الثاني ـ نتائـــج التدخّل على الصعيد الاجتماعي:

مظاهر الانقسام و تفكك النسيج الاجتماعي : طالت آثار، وتداعيات عملية التدخل التي تعرضت لها ليبيا كافة أرجاء المجتمع، حيث ارتبطت الأحداث بكافة أنماط الحياة، والهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الحال بالنسبة لمنظومة الأمن ، والتفاعلات السياسية بالمجتمع الليبي، فإننا في هذا المطلب سوف نتناول النتائج الاجتماعية للتدخل الخارجي في ليبيا.

لقد تعددت وتنوعت التداعيات التي طالت كافة أنحاء النظام الاجتماعي في ليبيا بشكل كبير، وهو ما انعكس على أشكال التفاعلات الاجتماعية بداية من الأســـرة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى ســـواء في العمل أو في ما سوى ذلك، وقد ترتب على الانقسام الذي تعرض له المجتمع الليبي على خلفية التباينات في الآراء والتوجهات السياسية تجاه ما شهدته ليبيا في تلك المرحلة ما بين مؤيد ومعارض ترتب على ذلك الانقسام الكثير من التداعيات التي يمكن ملاحظته من خلال التعرض للحياة الاجتماعية في ليبيا، فقد ترك الانقسام الداخلي آثـــارا على كل الليبيين؛ بل تركز ذلك الأثر على كل الأسر الليبية، فما من أسرة ليبية إلا وفقدت ابناً أو أخاً أو أباً أو زوجاً أو أي أحد من بقية أقربائها، الأمر الذي ترتب عليه وجود الكثير من الأرامل واليتامى بين المجتمع الليبي، فضلا عن الأحقاد والجروح التي ترسخت في نفوس الكثيرين من أبناء المجتمع الليبي على خلفية الانقسامات في الرأي ما بين "مؤيد" و "معارض" للفصائل السياسية التي أفرزها الواقع الجديد في ليبيا، وهو ما ألقي بدوره الكثير من الأعباء على الأسرة

الليبية التي وجدت نفسها ممزقة بين فئات متعددة، فانتشرت في ليبيا ظاهرة التفكك الأسري بصورة لم يسبق لها مثيل، وهنا يشير بعضهم إلى ظهور نمط جديد من الخلافات الأسرية بين الليبيين لا يرتبط بالمشكلات التقليدية كالأمور الاقتصادية، أو تدخل الأهل، أو عمل المرأة، أو حتى عدم التفاهم بين الزوجين، وإنما ظهر نمط آخر من الخلافات على خلفية التنوع في الآراء والولاءات السياسية[9]\ والحال نفسه يمكن أن ينصرف بين الأخوة في مجتمع أشد ما عرف عنه أنه مجتمع الترابط والتضامن العائلي، ففي دراســـة بعنوان " الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا "، ذهبت الباحثة : ماجدة العربي"، إلى أن الانتماء السياسي الذي كان يعد أقوى من علاقة الـــدم والأخوة قد تأثر بالخلافات على خلفية الانتماء لم تستثن الأخوّة في هذه المعركة؛ بل شملت الجميع لتغير كل الأسس والقيم التي عاشت معنا وعشنا بها"، فضلا عن انتشار الفتن السياسية التي أشعلت الخلافات والقطيعة بين أبناء المجتمع الليبي[10]، كما انسحبت آثار هذا الانقسام الذي يشهده المجتمع الليبي على انتشار لظواهــر عديدة للتفكك الاجتماعي لكثير من العائلات إلى الحدّ الذي وصلت فيه للمقاطعة والشجار والاقتتال بالأسلحة في بعض الأحيان.

تبدأ مظاهر الشـــرخ الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمع بانتشار مشكلات اجتماعية محددة سريعا ما تتحول إلى ظواهر أهمها التفكك الأسري، التفكك الاجتماعي، الطلاق، العنف، الفقر، التشرد وغيرها، فقد شهد المجتمع الليبي انقساما داخليا ألقى بظلاله على كل الليبيين، إلا أن الأثر الأبــرز في هذا السياق هو ما تعرضت له الأسر الليبية، حيث تعرضت الكثير من الأســر الليبية لفقد الأبناء والأزواج، كما خلفت الحرب الداخلية شريحة كبيرة من الأرامــل اللواتي ترك على عاتقهن أبناء يتامى ، وجرحى من الصعب التئام جراحاتهم، وفي الوقت نفسه تراكمت الأحقاد التي عجزت مؤسسات المجتمع عن علاجها، كما وجدت الأسرة الليبية نفسها معرضة للانشقاق والتمزق، فانتشرت مظاهــر وأعراض التفكك الأســـري بصورة لم تشهدها ليبيا فيما سبق.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من إصدار " مجلس الأمن الدولي" للقرار (1973م الذي يجيز اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل حماية المدنيين والمناطق المكتظة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في ليبيا، وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذها "الناتو" إلا أنه قد سقطت العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، وهناك العديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، ومن بينها (20)

ضربة جوية قام بها "الناتو" منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن (60) مدنيا، والعديد من الإصابات، إضافة إلى الضربات الجوية التي أنزلت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية، وأوقعت أكبر واقعة من حيث الخسائر في الأبرياء بضربات جوية " للناتو" في ليبيا، كما عرفت ليبيا العديد من عمليات القتل والخطف العشوائي [11]، وفي خضـــم تلك الأحداث هُجّـــر كثير من السكان وأجبروا على ترك منازلهم إما بسبب وقوعهم في دائرة الاشتباكات أو بسبب انتماءاتهم السياسية المتعارضة مع انتماءات المناطق التي يعيشون فيها ، حيث بلغت موجة النزوح التي شهدتها ليبيا ما يزيد عن (11) ألف شخص داخل "بنغازي"، كما كانت العاصمة "طرابلس" من أكبر المدن التي شهدت موجات نزوح كبيرة بلغت نحو (13) ألف فرد[12]، وذلك في حضر ليبيا، ولكن في المناطق البدوية والريفية مازالت العلاقات بين الجيران تتميز بالقوة، وتعبر عنها مظاهر كثرة الزيارات والمشاركة في كل المناسبات، وخاصة إذا طالت مدة الجيرة فإنها تتحول إلى ما يشبه رابطة الدم، ولم يكن في الحسبان أن الانقسام السياسي بين الساسة سيطرق أبواب الجيران ويفرقهم، وهذه الظاهرة موجودة في كل شارع تقريبا، ووصلت آثار الانقسام السياسي إلى المجاهرة بالعداوة للجيران، وحتى الشماتة في حالات تضرر أحد الأطراف من الآخـــر.

لم يتوقف الشـــرخ الاجتماعي الناتج عن الانقسام السياسي على قطع الأرحام، وتفكك علاقات الصداقة والجـــيرة، وكذلك علاقات النسب، وإنما تعداه إلى ترسّخه كقيمة اجتماعية أصبحت تطفو على السطح لتزاحم مجموعة المعايير التي تعارف المجتمع الليبي على قبول النسب والمصاهرة على أساسها، وقد كان فيما مضى المستوى الاجتماعي والمادي والثقافي في مقدمة المعايير التي يُنظر إليها للموافقة على الزواج، أما الآن فإن انتماء الخاطب السياسي يأتي أمام تمتعه بالأخلاق الحميدة في بعض الأحيان، فأصبحنا نسمع قول "رفضنا خاطبا بسبب توجهه السياسي"، وبجانب ما سبق نشير إلى انتشار ظاهرة حرق المنازل بين العائلات الليبية بسبب خلافات أو ثارات قبلية، وبخاصة تجاه العائلات المؤيدة للجماعات الدينية قناعة من الجناة بأن هذه العائلات تؤيد الإرهاب.[13]

الخاتـــــــــمة :

لقد أسفر التدخل الخارجي في ليبيا منذ سنة 2011 عن إفـــراز نتائج ، وتداعيات ، شملت مختلف جوانب الحياة اقتصاديا واجتماعيا متمثلة في الآتـــي :

1. أدّى التدخل الخارجي في ليبيا إلى حالة من عــدم الاستقرار لكـيان المجتمع الليبي بالكامل.
2. أدّى التدخل الخارجي الى انتشار السّلاح والميليشيات المسلحة وما يترتب عليه من انتشار الجريمة وانعدام الأمن والصراعات القبلية والجهوية.
3. من نتائـــج التدخل الخارجي في ليبيا تردي الأوضاع المعيشية ومظاهر التفكك الاجتماعي وغياب مؤسسات الدولة.
4. أدّى عدم الاستقرار السياسي والأمني الى انهاك الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط وسببا في توقف عجلة التنمية لعقد من الزمان.

الهوامـــــــــش :

1. عمران إبراهيم الجـــازوي، ليبيا إلى أين، متاح على الرابط www.zangtena.com/t596006-topic:
2. الحسن العياشي، الاقتصاد الليبي: 2012م عام التعافي وتحديد الخيارات، مركز كارنييجي للشرق الأوسط، http://carnegie-mec.org
3. أحمد الخميسي، ليبيا تصرف 56.9 مليار دولار من احتياطيها النقدي، تقرير منشور، على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/4/3/
4. Varun Vira and Anthony H. Cordesman, THE LIBYAN UPRISING: AN UNCERTAIN TRAJECTORY, center for strategic and international studies, 20 June 2011, P.25.
5. Michelle Baddeley, Op.Cit**,** P.29.
6. Ibid, P.31
7. Susanne TarkowskiTempelhof and Manal Omar, Stakeholders of Libya's February 17 Revolution, Washington. DC: United Institute of peace, Special Report 300, Januar y 2012, P.9
8. زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي و دوره في اسقاط نظام القذافي ، مرجع سبق ذكره ، ص149.
9. Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville, Jeffrey Martini . Libya's Post-Qaddafi Transition **The Nation-Building Challenge**, (Washington D.C: Rand Corporation, 2012)
10. ماجدة العربي، الأثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، ورقة منشورة، (ليبيا: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015)، ص 34.
11. منظمة العفو الدولية، ليبيا الضحايا المنسيون لحلف الناتو، تقرير منشور (لندن: منظمة العفو الدولية،)2012)، ص 6.
12. ماجدة العربي، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ورقة منشورة، 2015، ص 4.
13. Arturi, Varvelli, The Role Of Tribla Dynamics In The Libyan Future, Analysis No. 172, May 2013, P.4